مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر التحويلات المالية لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي في سورية
اسم الكاتب: د. لؤي صيوح، د. نرمين موسى
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10038
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact Of Human Capital Remittances On Economic Growth In Syria

Dr. Loay Sayouh[*]
Dr. Nermin Mousa[**]

(Received 10 / 6 / 2024. Accepted 9 / 7 / 2024)

□ ABSTRACT □

This study aimed to review the concept of financial transfers, and the patterns of using remittances, as there are several patterns of using remittances within the economies of the receiving countries. These patterns differ from one country to another depending on the economic, living and social conditions and the systems and policies followed in each country.

The researcher relied on the descriptive analytical approach to study the general foundations and concepts of the subject studied, and the standard study based on the E-VIEWS10 program to clarify the extent to which financial transfers of human capital contribute to economic growth in Syria during the period (2000-2019).

The results concluded: There is a significant relationship between financial transfers of human capital and long-term economic growth in Syria during the period studied.

Then many recommendations were presented, the most prominent of which are: developing databases and information on the various dimensions of migration, especially on financial flows of human capital, so that in-depth studies can be carried out that ultimately reach accurate results, and stimulating and encouraging remittances through optimal exploitation of migrants' savings in banks in order to Investing it in financing local or regional projects.

Keywords: financial transfers, development aid, Human capital, ARDL model.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**Assistant Professor - Department Of Economics And Planning - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia - Syria.**
[**] **Ph.D. - Department Of Economics And Planning - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia - Syria.**

أثر التحويلات المالية لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي في سورية

الدكتور لؤي صيوح [*]
الدكتورة نرمين موسى [**]

(تاريخ الإيداع 10 / 6 / 2024. قُبِل للنشر في 9 / 7 / 2024)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض مفهوم التحويلات المالية، و أنماط استخدام التحويلات حيث هناك عدة أنماط لاستخدام التحويلات داخل اقتصاديات الدول المستقبلة لها، إذ تختلف هذه الأنماط من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية والنظم والسياسات المتبعة في كل دولة.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الأسس والمفاهيم العامة للموضوع المدروس، والدراسة القياسية بالاعتماد على برنامج E-VIEWS10 لتوضيح مدى مساهمة التحويلات المالية لراس المال البشري في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (2019-2000).

خلصت النتائج إلى: وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين التحويلات المالية لراس المال البشري والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في سورية خلال الفترة المدروسة.

ثم تم تقديم العديد من التوصيات من أبرزها: تطوير قواعد البيانات والمعلومات حول مختلف أبعاد الهجرة، وخصوصا حول التدفقات المالية لراس المال البشري حتى يتسنى القيام بدراسات معمقة تصل في النهاية إلى نتائج دقيقة، وتحفيز التحويلات وتشجيعها من خلال استغلال أمثل لمدخرات المهاجرين لدى البنوك من أجل استثمارها في تمويل المشاريع المحلية أو الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: التحويلات المالية، المساعدات الانمائية، رأس المال البشري، نموذج ARDL.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

[*] **أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد- جامعة تشرين -اللاذقية – سورية.**
[**] **دكتوراه – الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين -اللاذقية – سورية.**

مقدمة:

إنّ التحويلات المالية ظاهرة حديثة نسبياً في النظام المالي سواء من حيث الحجم أو التأثير في الاقتصاد العالمي نتيجة لنموها وتزايدها بمعدلات مرتفعة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في دول الشرق الأوسط التي تستقطب الجزء الأكبر منها.

تعد التحويلات واحدة من أهم مصادر العملة الأجنبية للبلدان المصدرة للعمالة، إذ تتجاوز في كثير من الأحيان تدفقات المصادر الأخرى للنقد الأجنبي من استثمار أجنبي مباشر ومساعدات خارجية. كما تتميز التحويلات عن غيرها من مصادر النقد الأجنبي بتكلفتها المنخفضة لكونها لا تُلزِم البلد المصدرة لليد العاملة بالتزامات مالية في المستقبل.

لقد أصبحت العلاقة بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي قضية مركزية في إشكالية ظاهرة انتقال رأس المال البشري، إذ تبدي الدول التي تصدر منها التحويلات والدول التي تستقبلها اهتماما خاصا" بهذه الأموال، وبتطورها ومخصصاتها، وينصب هذا الاهتمام على استعمالها بطريقة مثلى كدعامة مالية للنمو الاقتصادي، لذلك يهدف هذا البحث إلى قياس أثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي لسورية خلال الفترة (2019-2000)، وتم اختيار هذه السنوات بناء على البيانات المتوفرة.

الدراسات السابقة:

1-<u>أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة (1970-2010)، بليمون(2015)</u>[1].

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (حجم الاستثمار، التحويلات المالية للمهاجرين) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

لاختبار العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والتحويلات المالية للمهاجرين اعتمد الباحث على مجموعة متعددة من تقنيات الاقتصاد القياسي (التكامل المشترك لجوهانسون، ونموذج تصحيح الخطأ).

توصل الباحث من خلال نتائج نموذج تصحيح الخطأ على المدى الطويل إلى أن العلاقة بين كل من التحويلات المالية للمهاجرين ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عكسية، حيث الزيادة في التحويلات المالية بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.006%، وفسر ذلك من خلال هجرة اليد العاملة ولا سيما المؤهلة.

توصل الباحث في المدى القصير: إلّا أنّ التغير الحاصل في التحويلات المالية سيؤثر بقيمة 0.02%، ويمكن إرجاع هذا التأثير العكسي إلى أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي.

2-التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية :دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات. هشام، محمد(2017)[2].

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التحويلات المالية للمهاجرين كواحدة من أهم مصادر تمويل التنمية في العالم من خلال التطرق إلى المحددات المفسرة لتدفق التحويلات و طبيعة الآثار الاقتصادية المترتبة عنها على دول المنشأ مع الإشارة إلى حالة الدول العربية التي تعد واحدة من أكثر المناطق في العالم التي تعرف نشاطا قويا للهجرة وتستقبل نسبة مهمة

---

[1] **عبد النور، بليمون.(2014) ."أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري "الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير.**

[2] **بو طالبي، هشام، وآخرون(2017) ." التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية :دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات. جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر.**

من تحويلات جالياتها المهاجرة في الخارج، حاولت الدراسة إبراز أهمية التحويلات المالية للمهاجرين بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية بوصفها احد أهم بدائل التمويل الخارجي و مدى مساهمتها في تفعيل التنمية و أهم العراقيل التي تواجه هذه الأخيرة في طريق استفادتها من تحويلات جالياتها المهاجرة.

توصلت الدراسة إلى أن التحويلات المالية للمهاجرين تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية على عدة مستويات:

- خفض معدل البطالة.
- خفض نسب الفقر.
- تمويل المشاريع الاستثمارية.
- إضافة إلى دورها التمويلي على المستوى الاقتصادي الكلي خصوصا بالنسبة للبلدان العربية التي تعتمد عليها كمصدر أساسي للدخل مثل مصر، الأردن، لبنان، المغرب.

دراسة (Miniaoui and Ouni, 2020) بعنوان:

3- Workers' Remittances and Economic Growth in MENA Countries: The Role of Financial Development(2020)[3].

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي والتطور المالي في عينة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك خلال الفترة من عام 1990 حتى عام 2018.

قد تضمنت عينة الدراسة الدول التالية (الجزائر، مصر، إيران، الأردن، لبنان، المغرب، السودان، تونس، تركيا).

توصلت الدراسة إلى ان تحويلات العاملين كان لها أثر إيجابي على كل من السوق المالي، والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

مشكلة البحث:

تعد التحويلات المالية مصدراً رئيسيا من مصادر النقد الأجنبي في الدول النامية بشكل عام، وتزداد أهمية هذه التحويلات في الفترات التي تنخفض فيها صادرات الدول، وفي حالة سورية وبسبب الآثار السلبية للحرب على الصادرات السورية من جهة، وازدياد إعداد المهاجرين السوريين إلى الخارج، فإن التساؤل المطروح هو:

ما هو أثر التحويلات المالية لراس المال البشري على النمو الاقتصادي في سورية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتمثل أهمية البحث في توضيح مدى مساهمة التحويلات المالية في النمو الاقتصادي في سورية، لأن أغلب الدراسات تشير إلى صعوبة تحديد طبيعة ومدى هذا التأثير بالنظر لسلوكها المضاد للتقلبات الاقتصادية كونها ترتفع في أوقات الكساد وتنخفض في أوقات الانتعاش الاقتصادي في البلدان المتلقية لها.

[3] **MINIAOUI, Héla et OUNI, Habib. Workers' Remittances and Economic Growth in MENA Countries: The Role of Financial Development. Spain: Strategic Sectors, Economy and Territory, IE-med Mediterrania Yearbook, 2020**

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في:

- تحليل تطور تدفقات التحويلات المالية في سورية (2019-2000)
- دراسة الأهمية النسبية للتحويلات كمصدر من مصادر النقد الأجنبي في سورية.
- دراسة أثر التحويلات على النمو الاقتصادي في (سورية)

فرضية البحث:

- **هناك أثر معنوي للتحويلات المالية لراس المال البشري على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (2000-2019).**

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الإطار النظري للبحث، للتعرف على مفهوم التحويلات المالية، والاعتماد على الأسلوب التحليلي في تحليل البيانات الكمية لمصادر التمويل الأجنبي، وتم الحصول على البيانات من مصادر محلية (المكتب المركزي للإحصاء) ومصادر دولية (البنك الدولي، التقرير الاقتصادي العالمي)، ولاختبار فرضية البحث تم الاعتماد على برنامج E-views10.

متغيرات البحث:

المتغير التابع: النمو الاقتصادي يتمثل بنصيب الفرد من الدخل القومي في سورية.

المتغير المستقل: التحويلات المالية، المساعدات الإنمائية.

مصطلحات البحث:

التحويلات المالية لراس المال البشري: وفقا للبنك الدولي تعرف التحويلات المالية للمهاجرين بمختلف العمليات المالية التي يقوم بها الموظفون أو الذين ينوون البقاء موظفين لأكثر من سنة في اقتصاد بلد أخر يقيمون فيه، أي كل عنصر بشري مقيم في بلد أخر غير بلده الأصلي لمدة لا تقل عن سنة ويقوم بإرسال أموال باتجاه بلده الأصلي تعد تحويلات.

المساعدات الإنمائية: هي تدفقات التمويل الرسمي التي تدار من أجل تحقيق هدف رئيسي هو تشجيع التنمية الاقتصادية والرفاه في البلدان النامية، والتي تعتبر ذات طابع ميسر مع بلوغ عنصر المنحة فيها 25 % على الأقل (منظمة الأمم المتحدة – الاسكوا-).

رأس المال البشري: هو القيمة الاقتصادية التي يمثلها الأفراد في منظمة أو مجتمع معين بناءً على مهاراتهم ومعارفهم وقدراتهم وخبراتهم، ويشمل هذا المفهوم مجموعة متنوعة من الأصول غير الملموسة التي يكتسبها الأفراد من خلال التعليم، والتدريب، والخبرات العملية، والتي تعزز من إنتاجيتهم وقدرتهم على الابتكار والإبداع، ويعد عنصرا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُسهم بشكل مباشر في تحسين الأداء التنظيمي والنمو الاقتصادي المستدام. [4]

[4] **دراسة، دراجي، راقي؛ وعبد الحليم، لطيسة، وآخرون، 2022، -"دور رأس المال البشري في تحقيق الميزة التنافسية-دراسة ميدانية بمؤسسة سوناطراك" بسكرة في الجزائر، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 8، العدد 3، الصفحات 383-402.**

أولا: الإطار النظري:

1: مفهوم التحويلات المالية:

هناك صعوبة كبيرة في إعطاء تعريف دقيق للتحويلات المالية نتيجة اختلاف طرق تسجيل هذا النوع من مصادر التمويل الخارجي في موازين مدفوعات البلدان المرسلة و المستقبلة، لها حيث تدرج بعض الدول التحويلات ضمن عوائد السياحة في حين تدرجها بلدان أخرى ضمن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و من ناحية أخرى هناك تضارب كبير في حجم التحويلات التي تتلقاها دول الأصل سنويا خاصة البيانات الصادرة عن البنك العالمي مقارنة مع بيانات البلدان المتلقية للتحويلات وهذا يعود أساسا إلى اختلاف بيانات الهجرة الدولية و تعدد المعايير المستخدمة في تحديد الشخص المهاجر(معيار الجنسية ، معيار الإقامة) و من جهة أخرى فان مرور نسبة كبيرة من التحويلات عبر القنوات غير الرسمية تزيد من صعوبة تقديرها بشكل دقيق، وعلى العموم نستطيع أن نعرف التحويلات المالية[5]:

وفقا للبنك الدولي تعرف التحويلات المالية للمهاجرين بمختلف العمليات المالية التي يقوم بها الموظفون أو الذين ينوون البقاء موظفين لأكثر من سنة في اقتصاد بلد أخر يقيمون فيه، أي كل عنصر بشري مقيم في بلد أخر غير بلده الأصلي لمدة لا تقل عن سنة ويقوم بإرسال أموال باتجاه بلده الأصلي تعد تحويلات.

أما صندوق النقد الدولي (IMF) فيعرف التحويلات المالية للمهاجرين بأنها عبارة عن تحويلات جارية خاصة بانتقال أصول مالية أو سلع من المهاجر أو العامل المقيم في الخارج لمدة لا تقل عن سنة إلى أشخاص آخرين يمثلون أفراد العائلة في البلد الأصلي، أو باتجاه حساب خاص.

2: أنماط استخدام التحويلات:

هناك عدة أنماط لاستخدام التحويلات داخل اقتصاديات الدول المرسلة للعمالة، إذ تختلف هذه الأنماط من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والمعيشية، والاجتماعية والنظم والسياسات المتبعة في كل دولة من هذه الدول.

وعلى هذا الأساس فإن لتحويلات العاملين استخدامات متعددة الجوانب في دول المنشأ، إذ أن العامل المهاجر يرسل جزءاً من دخله الذي يكسبه في الخارج الى ذويه من أجل سد بعض الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية وتحسين أحوالهم المعيشية والجزء الآخر يخصص لأغراض الادخار والاستثمار أو المضاربة مما يؤثر على حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاديات المرسلة للعمالة.

1. **الإنفاق للأغراض الاستهلاكية:**

عندما يتم توجيه تحويلات العاملين المتدفقة من الخارج نحو الاغراض الاستهلاكية فإن ذلك سيؤدي بالتأكيد إلى زيادة الطلب الاستهلاكي على نحو مباشر خصوصاً إذا كان التحويل متوجها نحو قطاع العائلات أو الأفراد الذين يكون لديهم الميل الحدي للاستهلاك مرتفعاً، وقد يترتب على ذلك النمط من الاستخدام بعض التأثيرات السلبية من أهمها:

– أن زيادة الطلب الاستهلاكي الممول من التحويل يترتب عليه زيادة في حجم السيولة النقدية المتداولة في السوق وبافتراض عدم وجود زيادة موازية في الإنتاج أي عدم قدرة المعروض من الناتج المحلي على تلبية الزيادة في الطلب الاستهلاكي مما يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية قد تؤدي مستقبلا إلى تدهور ميزان المدفوعات.

[5] **بالميمون عبد النور ، تحديات الهجرة شمال جنوب (أثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على الاقتصاد الجزائري ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان (2014-2015)، الصفحة 109-110.**

– من أجل إشباع فائض الطلب الاستهلاكي الذي تغذيه التحويلات ولا يقابله عرض مواز من السلع والخدمات في الداخل، توجه بعض الأرصدة النقدية المتأتية من التحويلات نحو تمويل عمليات الاستيراد مما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى أن تلك الزيادة في الاستيراد الاستهلاكي قد تسهم أحيانا في زيادة معدلات التضخم لأن أسعار الاستيراد ستتسبب في ارتفاع أسعار السلع والخدمات المعروضة محليا[6].

1. **الإنفاق للأغراض الاستثمارية:**

عندما يتم إنفاق التحويلات في المجالات الاستثمارية فان ذلك سوف تترتب عليه تأثيرات تختلف عن التأثيرات التي تتركها في حالة إنفاقها على الأغراض الاستهلاكية، ويمكن التمييز في هذه الناحية بين التوظيفات الاستثمارية الاتية:

✓ **التوظيفات المالية:** إن توجيه التحويلات نحو هذا النوع من التوظيفات المالية (شراء الأسهم والسندات و شهادات الاستثمار وغيرها من الأصول والأذونات المالية المقومة بالعملة المحلية) يعتمد على مدى جاذبيتها للاستثمار مقارنة بالتوظيفات غير المالية أو الموجودات الأجنبية[7].

وعندما يكون لدى الاقتصاد نظام مالي متطورا وتتاح فيه تشكيلة واسعة من الأصول المالية ذات العوائد المرتفعة فان ذلك من شأنه تجميع مدخرات الأفراد وامتصاص التحويلات ومن ثم توجيهها على وفق رغبات ومصالح المستثمرين واحتياجاتهم، ودرجة تقبلهم للمخاطر، مما يؤدي إلى الحفاظ على المدخرات الوطنية فضلا عن المنافع التي ستعود على المستثمرين وعلى الاقتصاد القومي ككل[8]. وعلى العكس في حالة الاقتصاديات التي تفتقر إلى الأسواق المالية والنقدية الواسعة والمتطورة.

✓ **توظيفات غير مالية منتجة:** قد يكون لهذا النوع من التوظيفات تأثيرات ايجابية من خلال إزالة بعض الاختناقات في الانتاج ومن ثم تحسن القدرة التنافسية للاقتصاد المتلقي وتعزز من وضع الحسابات الجارية لميزان المدفوعات فيه ويتحقق ذلك عندما يتم استخدامها على نحو سليم في القنوات الاستثمارية التي قد تنتج عنها زيادة في الانتاج وفرص التشغيل التي تسمح بزيادة عرض السلع والخدمات اللازمة لإشباع الطلب الاضافي الممول من التحويلات.

✓ **توظيفات غير مالية أخرى:** من المعروف أنه في الغالب توظف الأموال الآتية من التحويلات الخاصة في الاستثمار المحلي وخصوصا في الأصول غير المالية كالأراضي والعقارات، وذلك من الأنماط التقليدية لتوظيف تلك الأموال بعد اشباع الحاجات الاساسية للطرف المتلقي للتحويل.

إن توجيه التحويلات نحو أسواق هذه الأصول يعمل على احداث ارتفاعات كبيرة في أسعار الأصول المتداولة من خلال فائض الطلب الممول من التحويل مما يعمل على خلق مضاربة على تلك الأصول لاسيما إذا كانت تلك الأسواق تتسم بعدم مرونة العرض فيها مما يؤدي بالنتيجة الى تشويه نمط الطلب المحلي وتغذية الضغوط التضخمية[9].

- **الانفاق لأغراض ادخارية:**

عندما لا تتوافر لدى الاقتصاد المتلقي للتحويل الحوافز والمنافذ المتاحة لتوظيف الأموال المتأتية من التحويلات في المجالات الاستثمارية(المالية وغير المالية) فقد تتوجه هذه التحويلات وبعد إشباع حاجات الاستهلاك الأساسية للطرف

[6] EL-Sakka M.I.T, Migration Remittances policy options for Host and countries of origimop. final report of research, project no.cc023, Kuwait university, 1997, P12

[7] علي توفيق الصادق ونبيل عبد الوهاب لطيفة، سياسات وإدارة اسعار الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي. أبو ظبي، 1997، ص20 .

[8] منى قاسم، صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، سنة1995 ، ص47 .

[9] نادر الفرجاني، رحل في ارض العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997 ، ص20 .

المتلقي نحو الأغراض الادخارية من خلال إيداعات بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية في المصارف المحلية أو من خلال تكوين المكتنزات النقدية لدى الأفراد، وإن هذا النمط من الاستخدام لا يترتب عليه تأثيرات عكسية لاحقة خصوصا فيما يتعلق بالمكتنزات المجتمعة لدى الأفراد، أما في حالة تجمع المدخرات من خلال إيداعات لدى المصارف المحلية فقد يترتب عليها تأثيرات عكسية حيث أن هذه الإيداعات سترفع من قدرة المصارف لتمويل الطلب على القروض من أجل مواجهة الأغراض الاستهلاكية والاستثمارية المحلية، ومن خلال مضاعف الائتمان ومع توجهات توسعية للسياسة الاقتصادية فقد يصبح خلق النقود أكثر تسارعا من زيادة طاقة العرض المحلي من السلع والخدمات مما يؤدي الى ظهور التأثيرات العكسية للتحويل من خلال إشباع فائض الطلب الكلي عن طريق زيادة الاستيراد أو يترك فائض الطلب ليدفع بالأسعار المحلية إلى مستويات أعلى.

وتختلف الأهمية النسبية للجزء المخصص لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الادخار والاستثمار بحسب مستويات الدخول أو الرواتب التي يتقاضاها العاملون في الخارج وهذا يتعلق بطبيعة المهارات التي يحملها العامل أو المجموعات المهنية المختلفة التي تتألف منها قوة العمل المهاجرة، وعلى الرغم من ندرة الدراسات الميدانية والبحوث الاستقصائية الدقيقة حول الأنماط الفعلية لاستخدام التحويلات إلا أن بعض البحوث والدراسات التي أعدت لبعض الدول التي تكثر فيها نسبة العاملين في الخارج كمصر والأردن والهند واليمن والسودان وغيرها من الدول تشير إلى أن النمط السائد لاستخدام دخول العاملين المحولة من الخارج تتجه بصفة أساسية لإشباع الحاجات الاستهلاكية الضرورية كالسكن الملائم والسلع المعمرة، أي أن الجزء الأعظم منها يتجه نحو الاستهلاك. وقد يتجه الجزء الآخر منها إلى مجالات الاستثمار التقليدية كشراء الأراضي والعقارات وغيرها من الاستثمارات الصغيرة وهناك مجموعتان أساسيتان من العاملين في الخارج المجموعة الأولى تضم أصحاب المهن والكفاءات العلمية والفنية وهم يحصلون على دخول مرتفعة جدا يستطيعون تخصيص جانب كبير منها لأغراض الادخار والاستثمار فيكون عندهم الميل الحدي للادخار والاستثمار أكبر من الميل الحدي للاستهلاك[10].

أما المجموعة الثانية فتضم عمال الإنتاج والعمال غير المهرة ... أي العمال الذين ليس لديهم كفاءات ومهارات علمية وفنية ...وهذه المجموعة تحصل على دخول منخفضة نسبيا بالنسبة للمجموعة الأولى، مما يجعل المبالغ المحولة من قبلهم منخفضة نسبيا، وبالتالي يتم توجيه جانب كبير منها لأغراض الاستهلاك وبحسب مستوى معيشة أفراد عائلاتهم وذويهم.

وبالرغم من الدور الذي تلعبه دخول العاملين المحولة من الخارج في رفع الطاقة الادخارية والميل الحدي للادخار في الاقتصاديات المصدرة للعمالة، نلاحظ أنه ليس بالضرورة أن تذهب الفوائض الفردية القابلة للاستثمار الى قنوات الاستثمار الإنتاجي الذي يحقق متطلبات عملية النمو في البلدان المصدرة للعمالة، حيث أن غالبية هذه التحويلات وفي كثير من الأحيان توجه الى الاستثمارات السريعة التي تتسم بسرعة استرداد رأس المال مثل المشروعات العقارية، وشراء الأراضي، وشركات النقل، والخدمات السياحية، والمشروعات التجارية الخاصة، ومحلات تجارة السلع المستوردة، وشركات الوساطة المالية والتجارية وغيرها من الاستثمارات التي لا تدعم عملية التنمية، ويرجع السبب في ذلك إلى السياسات المتبعة في تلك البلدان المصدرة للعمالة، وعدم قدرتها على اجتذاب وتعبئة دخول العاملين المحولة من الخارج من خلال القنوات الرسمية واقتصار هذه المدخرات على الأوعية الادخارية الملائمة والتي يمكن لها أن تحقق

[10] محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت،1986 ، ص 619-621..

المواءمة بين تفضيلات المدخرين من العاملين في الخارج مثل: السيولة ارتفاع العائد انخفاض درجة المخاطرة ، وبين احتياجات ومتطلبات النمو[11].

مما تقدم يتضح لنا أن النمط السائد لاستخدام التحويلات بشكل أساسي يذهب إلى الاستهلاك وسد الحاجات الضرورية، وعادة ما يتجه إلى المشاريع الاستثمارية الصغيرة والسريعة وعدم توجهها في أغلب الأحيان إلى مشاريع استثمارية وإنتاجية مفيدة للاقتصاديات المصدرة، وكما بينا مسبقا وهذه الأنماط وإن اختلفت في التطبيق من حيث النسب، فإنها هي الأنماط السائدة في العديد من الدول المصدرة للعمالة إن لم تكن جميعها[12].

3: تحليل تطور التحويلات المالية لرأس المال البشري في سورية:

يرافق حركة الهجرة من سورية وارتفاع نسبة العمال المهاجرين تحويلات مالية كبيرة، هذه التحويلات الخاصة هي من المصادر المهمة للأموال الواردة من الخارج الى سورية، يوضح الجدول 1 حجم التحويلات الواردة إلى سورية خلال الفترة (2000-2019).

الجدول1 : حجم التحويلات المالية الواردة خلال الفترة (2000-2019) (بملايين الدولارات)

العام	التحويلات المالية	العام	التحويلات المالية
2000	180000000	2010	1623000000
2001	170000000	2011	1298000000
2002	135000000	2012	1428000000
2003	889000000	2013	1570000000
2004	855000000	2014	1728000000
2005	823000000	2015	1856000000
2006	795000000	2016	1866000000
2007	1030000000	2017	1897000000
2008	1325000000	2018	1893000000
2009	1350000000	2019	1913000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الهجرة الدولية 2020

يوضح الجدول أعلاه تطور حجم التحويلات المالية لراس المال البشري خلال السنوات (2012-2019) مقارنة بالفترة (2000-2011)حيث تضاعفت ما يقارب 10 مرات.

إن التحويلات الواردة إلى سورية سجلت ارتفاعاً مفاجئاً في عام2002 ، وقد سجلت التحويلات المالية حركة ارتفاع منتظم منذ عام.2002

بناء على بيانات الهجرة الدولية تبين أن 93% من التحويلات المالية لراس المال البشري إلى سورية تأتي من 10 دول من بينها (تركيا- المانيا- امارات – السعودية).

[11] عبد اللطيف زرنه جي هجرة الأدمغة العربية وأثرها على المجتمع العربي، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:
http://www.ascssf.org.sy/conf-abdellatif-savants.htm

[12] تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية، الهجرة تؤدي الى تحقيق مكاسب الرفاه وتخفض أعداد الفقراء،2006 ، ص06 .

يمكن تقسيم تركز التحويلات إلى مجموعتين، **أولا** (الامارات– السعودية) التي هي المقصد الرئيسي لليد العاملة السورية وهي حالة متجذرة في الاقتصاد السوري. **وثانيا:**(ألمانيا – تركيا) ظهرت بسبب الهجرة الحديثة بسبب الأوضاع في سورية منذ عام 2011 كهجرة دائمة أو بحث عن فرصة عمل، نعتبر السعودية المصدرة الأولى للتحويلات إلى سورية ما يقارب 474 مليون دولار عام 2016.

ثانيا: الدراسة القياسية:

1-4 البيانات المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الدراسة بيانات سنوية للسلاسل الزمنية محل الدراسة للفترة من عام 2000 إلى عام 2019. وتضمنت الدراسة المتغيرات التالية:

نصيب الفرد من الدخل	التحويلات	المساعدات الانمائية
المتغير التابع	متغير مستقل	متغير مستقل

كما تم إضافة متغير وهمي خاصة بفترة الحرب (يأخذ قيمة 0 في الفترة السابقة للحرب، وقيمة 1 خلال فترة الحرب.

المنهج المستخدم في التحليل:

عند استخدام السلاسل الزمنية في الدراسات القياسية فإن المرحلة الأولى في هذه الدراسات تتطلب إجراء اختبارات استقرار

في المرحلة الأولى تم إجراء اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية محل الدراية ويوضح الجدول 2 نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع.

جدول 2: نتائج اختبارا استقراريه السلاسل الزمنية محل الدراسة

المتغير	رمز المتغير	درجة استقراريه المتغير	النموذج
نصيب الفرد من الدخل	GDPP	مستقر عند الفرق الأول	بدون قاطع واتجاه.
التحويلات	MT	مستقر عند الفرق الأول	مع قاطع واتجاه.
المساعدات الانمائية	DA	مستقر عند الفرق الأول	مع قاطع واتجاه.

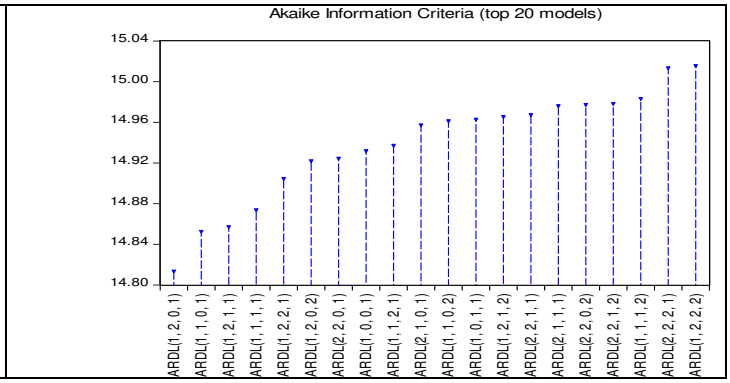
الجداول الخاصة باختبارات جذر الوحدة موجودة في الملاحق.

استناداً إلى النتائج الخاصة باختبارات جذر الوحدة، والتي تشير إلى أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، فإن سيتم استخدام نموذج $ARDL$. ويتم اختبار التكامل المشترك باستخدام $ARDL$ من خلال أسلوب " اختبار الحدود $Bound\ Test$" المطور من قبل (Pesaran et al, 2001) حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي ($Autoregressive\ Model,\ AR$) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model) في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالّة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

- **نتائج التقدير وفقا لنموذج ARDL**

تحديد فترة الإبطاء الأمثل: أول إجراء لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج هو اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد $UECM$ وذلك من خلال استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي. ويتم تعريف فترة الإبطاء المثلى (P) بأنها تلك الفترة التي يتحقق عندها أدنى قيمة لمعايير الإبطاء عند إجراء الاختبار. وتشير النتائج في الجدول أن النموذج الأمثل هو $ARDL(1,2,0,1)$

Specification	HQ	BIC	AIC*
ARDL(1, 2, 0, 1)	14.868	15.209	14.813
ARDL(1, 1, 0, 1)	14.900	15.198	14.852
ARDL(1, 2, 1, 1)	14.918	15.302	14.857



النتائج من إعداد الباحثة بالاستناد إلى نتائج برنامج Eviews

- **اختبار الحدود لنموذج ARDL (Bounds test)**

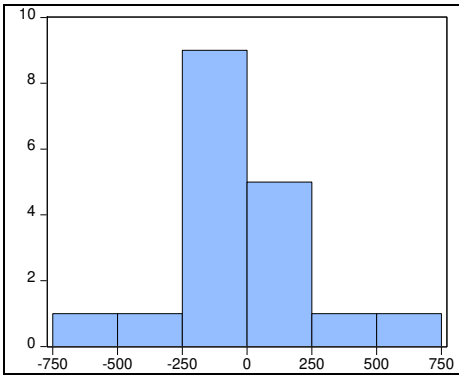
هذا الاختبار يهدف إلى الكشف عن وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات، ويوضح الجدول، أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود تساوي **10.58** وهي أكبر من القيمة الحرجة عند جميع مستويات الدلالة، ووفقاً لذلك يتم رفض الفرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	10.58921	10%	2.72	3.77
k		5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61

- **اختبارات التحقق من جودة النموذج**

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test:



Series: Residuals
Sample 2003 2020
Observations 18

Mean	-7.56e-13
Median	-27.89730
Maximum	727.5781
Minimum	-502.4338
Std. Dev.	262.9386
Skewness	0.848340
Kurtosis	4.870931
Jarque-Bera	4.784331
Probability	0.091431

يلاحظ من قيمة الاحتمال الخاص بإحصاء $Jarque-Bera$ والتي تبلغ 0.091 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم والذي ينص على أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار عدم تجانس التباين *Heteroskedasticity Test***

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.875968	Prob. F(7,10)	0.5565

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.037927	Prob. F(1,15)	0.3245

يلاحظ من الجداول الخاصة باختبار **Breusch – Pagan – Godfrey** واختبار ARCH أن قيمة احتمالية الاختبار أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية العدم والتي تنص على تجانس تباين سلسلة البواقي (ENGLE , 1982) (BREUSCH & PAGAN , 1979, pp. 1287-1294)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (اختبار *Breusch – Pagan – Godfrey*)

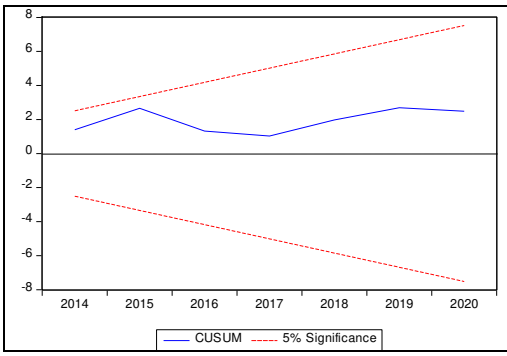
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.249688	Prob. F(2,8)	0.1678

يلاحظ أن قيمة احتمالية الاختبار أكبر من 5% وبالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم القاضي بعدم معاناة سلسلة البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي.

- **اختبارات استقرار هيكل النموذج**

اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، ويعد هذا الاختبار من بين أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.



ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من $CUSUM$ داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وفقا لما اقترحه كل من $(BROWN, DURBIN, \& EVANS, 1975)$ ويمكن ملاحظة أن الرسم البياني يشير إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%.

- **تقدير العلاقة طويلة المدى:** تظهر نتائج الجدول نتائج تقدير العلاقة على المدى الطويل:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MT	6.64E-06	1.27E-06	5.211603	0.0004
DA	-0.168477	0.162792	-1.034925	0.3251
W	-13610.68	2778.505	-4.898562	0.0006

EC = GDPP - (0.0000*MT -0.1685*DA -13610.6760*W)

تظهر النتائج أن متغير الإعانات الإنمائية لم يكن له تأثير معنوي حيث أن قيمة Prob الخاصة بمعلمة الإعانات الإنمائية كانت أكبر من مستوى الدلالة 5%، في حين أن متغير التحويلات المالية كان له أثر إيجابي ومعنوي على المتغير التابع (نصيب الفرد من الدخل) وفي المقابل فإن المتغير الوهمي الخاص بالحرب يظهر أثر سلبي ومعنوي على نصيب الفرد من الدخل.

نموذج حد تصحيح الخطأ:

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.319025	0.042992	-7.420504	0.0000

يلاحظ من الجدول أن قيمة $CointEq(-1)$ تساوي $0.319-$ وهي سالبة ومعنوية، وهذا يشير إلى أن 31% من أخطاء النموذج على المدى القصير، يتم تصحيحها خلال واحدة الزمن (سنة وفقا للبيانات) على المدى الطويل.

النتائج والمناقشة:

تظهر نتائج الدراسة القياسية أن متغير الإعانات الإنمائية لم يكن له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي متمثلا ب نصيب الفرد من الدخل في سورية.

في حين أن متغير التحويلات المالية لراس المال البشري كان له أثر إيجابي ومعنوي على المتغير التابع (نصيب الفرد من الدخل) على المدى الطويل.

الاستنتاجات والتوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة نقترح:

1-بما أن السياسات العامة التي تُعنى بالمهاجرين الدوليين هي بطبيعتها متعددة القطاعات، لذا يجب أن تلتزم الدول بوضع وتنفيذ استراتيجية شاملة من أجل تحسين بيانات الهجرة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي عن طريق المواءمة بين منهجيات جمع البيانات وتعزيز تحليل ونشر البيانات والمؤشرات المتعلقة بالهجرة.

2- تعزيز التحويلات وتشجيعها من خلال اتخاذ تدابير كفيلة بتشجيع المهاجرين على الرفع من حجم استثماراتهم، ومن ذلك:

- زيادة عدد الوكالات البنكية والمؤسسات المالية الأخرى العاملة في مختلف بلدان المهجر، بإحداث فروع في المدن والمناطق التي لا تتوفر فيها لتسهيل استقطاب مدخرات المهاجرين.
- إبراز مخاطر التحويلات التي تتم بالأوراق المالية سواء من طرف المهاجر أو من طرف أشخاص أخرين، مما سيمكن من تأمين حماية أفضل للتحويلات ومكافحة السوق السوداء.
- توعية الهيئات المالية المكلفة باستقطاب الأموال(البنوك)، لتوجيه اهتمام المهاجرين بالاستثمارات ذات المردودية والخالقة للوظائف.

3- توعية المهاجرين للاستثمار في بلدانهم خاصة في القطاعات الواعدة بالنسبة للتنمية المستدامة في بلدانهم، من خلال:

- إنشاء بنك للمشايع ووضعه تحت تصرف المهاجرين.
- إنشاء صناديق استثمار إقليمية لفائدة البلدان النامية التي يتدفق منها المهاجرون بهدف حشد التحويلات، لتسخير هذه الصناديق لدعم التنمية المحلية والإقليمية.

Arabic References:

1. Abdel Nour, Belmimon. (2014). "The Impact of Immigrant Remittances on the Algerian Economy." Algeria: Faculty of Economic, Commercial and Management Scien
2. Boutalebi, Hicham, et al. (2017)." Financial Remittances of Migrants and Development in the Arab Region: An Analytical Study of a Sample of Arab Countries Receiving Remittances. Djilali Liabes University, Sidi Bel Abbes, aljazayir
3. Belmimoun Abdel Nour, Challenges of Migration North-South) The Impact of Algerian Immigrants' Remittances on the Algerian Economy, Doctoral Dissertation in Economic Sciences, Abu Bakr Belkaid University, Tlemcen (2014-2015), page 109-110.
4. Ali Tawfiq Al-Sadiq and Nabil Abdel-Wahab Latifa, Policies and Management of Exchange Rates in Arab Countries, Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, 1997, p. 20.
5. Mona Qassem, Investment Funds for Banks and Investors, Egyptian Lebanese House, Beirut, 1995, p. 47.
6. Nader Al-Ferjani, He Traveled in the Land of the Arabs, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1997, p. 20.
7. Muhammad Labib Shuqair, Arab Economic Unity, Its Experiences and Expectations, Center for Arab Unity Studies, first edition, Beirut, 1986, pp. 619-621.
8. -Abdul Latif Zarnaji, The Arab Brain Drain and its Impact on Arab Society, article published on the website: http://www.ascssf.org.sy/conf-abdellatif-savants.htm
9. Global Economic Prospects Report, Migration Leads to Welfare Gains and Reduces the Number of Poverty, 2006, p. 6 .

المراجع باللغة العربية:

1- عبد النور، بلميمون.(2014) ."أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري "الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير.

2- بو طالبي، هشام، وآخرون(2017) ." التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية :دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات. جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر.

3- بالميمون عبد النور، تحديات الهجرة شمال جنوب (أثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان (2014-2015)، الصفحة 109-110.

4-علي توفيق الصادق ونبيل عبد الوهاب لطيفة، **سياسات وإدارة اسعار الصرف في البلدان العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي،1997 ، ص20 .

5-منى قاسم، صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، سنة1995 ، ص47 .

نادر الفرجاني، **رحل في ارض العرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997 ، ص20 .

6-محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز** دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت،1986 ، ص621-619 .

7-عبد اللطيف زرنه جي، **هجرة الأدمغة العربية وأثرها على المجتمع العربي**، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني: http://www.ascssf.org.sy/conf-abdellatif-savants.htm

8-تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية، **الهجرة تؤدي الى تحقيق مكاسب الرفاه وتخفض أعداد الفقراء**،2006 ، ص6 .

Forigen References:

- MINIAOUI, Héla et OUNI, Habib. Workers' Remittances and Economic Growth in MENA Countries: The Role of Financial Development. Spain: Strategic Sectors, Economy and Territory, IE-med Mediterrania Yearbook, 2020**.**
- EL-Sakka M.I.T, Migration Remittances policy options for Host and countries of origimop. Final.
- **report of research, project** no.cc023, Kuwait university, 1997, P12
- MINIAOUI, Héla et OUNI, Habib. Workers' Remittances and Economic Growth in MENA Countries: The Role of Financial Development. Spain: Strategic Sectors, Economy and Territory, IE-med Mediterrania Yearbook, 2020.
- BREUSCH , T. S., & PAGAN , A. R. (1979, September). A SIMPLE TEST FOR HETEROSCEDASTICITY AND RANDOM COEFFICIENT VARIATION. Econometric, vol 47(issue 5).
- Brooks, C. (2008). Introductory Econometrics for Finance. (2nd ed), USA: Cambridge University Press.
- Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1981). Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root. Econometrica: journal of the Econometric Society, 1057-1072.
- ENGLE , R. F. (1982, July). Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the
- Harris, R. I. (1992). Testing for unit roots using the augmented Dickey-Fuller test: Some issues relating to the size, power and the lag structure of the test. Economics letters, 38(4), 381-386.
- Johansen, S. (1988). Statistical analysis of cointegration vectors. Journal of economic dynamics and control, 12(2-3), 231-254.
- Johansen, S., & Juselius, K. (1988). *Hypothesis testing for cointegration vectors: With application to the demand for money in Denmark and Finland* (No. 88-05).
- Newbold, P., & Granger, C. W. (1974). Experience with forecasting univariate time series and the combination of forecasts. *Journal of the Royal Statistical Society: Series A (General)*, *137*(2), 131-146.
- Pesaran, M. H., & Shin, Y. (1995). An autoregressive distributed lag modelling approach to cointegration analysis.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, *16* (3), 289-326.
- Variance of United Kingdom Inflation. econometric, Vol 50 (issue 4).

ملحق

التحويلات المالية/ مليون دولار	المساعدات الإنمائية ملايين الدولار	متغير الحرب	نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار
MT	DA	W	P-GDP
180	159	0	4942
170	153	0	5187
135	62	0	5276
889	118	0	5434
855	106	0	6241
823	71	0	7222
795	19	0	7915
1030	84	0	8696
1325	157	0	10156
1350	203	0	10288
1623	131	0	11305
1298	335	1	2971
1428	1672	1	1911
1570	3638	1	994
1728	4174	1	1071
1856	4920	1	857
1866	8900	1	664
1897	10428	1	862
1893	9997	1	1112
1913	10250	1	1125